المشاركة الشعبية كمدخل للحفاظ على التراث العمراني والمعماري (مدينة رشيد كحالة دراسية)

د. أدهم محمد رمزي سلامة
مدير مشروع بشركة زهير فايز ومشاركوه – المملكة العربية السعودية
adhamsalama@hotmail.com

ملخص:
يعد التراث الأثري والمعماري لأي أمة بمثابة الجذور لحضارتها ونمائها التي تكفل لها استمرار هذا النماء والازدهار. فإذا اجتثت تلك الجذور أو تعرضت للفناء أو الدمار أو الإهدار ضاعت معها تلك الأمة وفقدت أسباب النماء والازدهار وتعرضت للانهيار.
تتناول الورقة البحثية مفاهيم القيمة و سياسات الحفاظ على التراث العمراني في إطار منظومة التنمية المستدامة وذلك من خلال مراجعة لمفاهيم التراث والقيمة ومرجعيات تحديد القيمة التراثية (التاريخية والفنية والوظيفية)، ويستعرض البحث أهم عوامل تدهور المناطق العمرانية ذات القيمة بالإضافة للمستويات والأشكال المختلفة لتدهور التراث العمراني والمعماري، وأخيرا يعرض البحث الأساليب المختلفة للحفاظ على التراث العمراني والمعماري والأثري كما يستعرض البحث مدخل المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث والتنمية المستدامة من خلال الفكر التحليلي لعملية الحوار والمشاركة وأهم مكوناته بالإضافة لتحديد مستويات وأنواع الحوار والمشاركة الشعبية.
ونظراً لما تذخر به مدينة رشيد من تراث إسلامي يعود إلى العصر العثماني يتعرض للإهمال والتدهور، ظهرت الحاجة من خلال دراسة تطبيقية للتعرف على أهم ملامح التراث العمراني والمعماري بمدينة رشيد مع رصد لأهم المباني الأثرية والتراثية بالمدينة بالإضافة لعرض موجز للمباني الأثرية بشارع دهليز الملك، وقد تبنت الدراسة مدخل المشاركة الشعبية متعددة المستويات (العامة والمسئولين التنفيذيين والأكاديميين) لما له من جوانب إيجابية عديدة في تحديد أهم مهددات التراث العمراني والمعماري بالمدينة من وجهة نظر العامة ومعرفة المعوقات التي تمنع الحفاظ على التراث من وجهة نظر المسئولين التنفيذيين مع تحديد أهم التوصيات العاجلة والآجلة لحماية تراث المدينة من خلال مشاركة الأكاديميين المتخصصين.

١. مقدمة

يعتبر التدهور العمراني بالمناطق التراثية من السمات الغالبة لمختلف دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء ، وعلى الرغم من اختلاف المشكلات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذه المناطق إلا أن معظم هذه المناطق المتدهورة اجتمعت في مجموعة من المشاكل ، مثل تدهور الأوضاع العمرانية وإهدار العديد من الثروات العقارية ذات الطابع المتميز وإهمال أعمال الصيانة والحفاظ على الطابع الحضاري لهذه المناطق وتداخل الاستعمالات وعدم ملائمة النسيج العمراني التراثي القائم لتطور وسائل النقل والحركة الآلية وسوء الأحوال البيئية والاقتصادية والاجتماعية لبعض سكان هذه المناطق ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف عمليات الحفاظ والارتقاء وتحقيق برامج التنمية المستدامة لهذه المناطق.

وقد أصبح الحفاظ على التراث المعماري والعمراني مسئولية إنسانية تساهم في الإبقاء على معالم الماضي لكي يراها أبناء المستقبل حيث إن ذلك المورث المعماري والعمراني يعتبر التجسيد الحي لتاريخ الحضارات وتطوير الفكر الإنساني إلي يبرز التواصل بين حلقات الحضارة. ومع استمرار الغزو الثقافي للحضارات الغربية في العالم الثالث أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ التراث المعماري والعمراني هدفا أساسياً (جاد، ٢٠٠٧).

وتتعرض هذه الورقة البحثية لمفهوم التطوير والتنمية المستدامة بالمناطق التراثية المتدهورة من خلال المشاركة الشعبية باعتباره أحد أهم المداخل الأساسية لتحقيق الحفاظ والحماية الإيجابية لهذه المناطق ومعالجة مشاكلها العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، حيث يمكن لهذا المفهوم أن يتعامل مع جميع مكونات المنطقة من الأبنية التراثية والمحيط العمراني والمجتمع القائم بشكل متكامل وشامل ، ويتجنب هذا المفهوم التعامل مع المناطق التراثية بشكل جزئي ونظرة محدودة تهتم بكل جزء من المنطقة على حدا دون الأخذ في الاعتبار قوى الترابط والتأثير المتبادل بين مكونات المنطقة والتي تتفاعل كوحدة واحدة عضوية مترابطة ومتكاملة.

لذا اعتمدت منهجية البحث على الدراسة النظرية لمفاهيم القيمة وأساليب الحفاظ على التراث العمراني والمعماري ودراسة أهم عوامل تدهور المناطق ذات القيمة ، ذلك بالإضافة للدراسة التطبيقية العملية والتي اعتمدت على أسلوب المشاركة الشعبية متعددة المستويات كمدخل مستدام للحفاظ على التراث العمراني والمعماري بمدينة رشيد وصولاً لأهم التوصيات العاجلة والآجلة للحفاظ على تراث مدينة رشيد العمراني والمعماري.

٢. الإشكالية البحثية

بالرغم من اتفاق الجميع على أهمية الحفاظ على التراث العمراني الإنساني إلا إن محاولات الحفاظ على التراث العمراني تتعسر في مواجهة احتياجات التطوير العمراني الحديثة، فبحساب التكلفة الاقتصادية لمشروعات الحفاظ البديل الثاني هو الذي يتم اختياره من قبل المسئولين خاصة في دول العالم الثالث.

ويعتبر البعض الحفاظ عائق للتقدم والارتقاء بمستوى الأحوال المعيشية لإفراد المجتمع. لكن الاهتمام باحتياجات الحاضر على حساب التراث الإنساني يعتبر من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الإنسانية في كثير من العصور. فالسبيل الوحيد للمعاصرة الصادقة هو إدماج تراث الماضي الأصيل في الواقع المعاصر.

كما إن فكر الحفاظ على التراث المعماري بمفهومة الضيق والمباشر نحو التعامل مع مجموعات المباني التاريخية كمحمية عمرانية لايتم الاقتراب منها وتوجيه عمليات التنمية العمرانية نحو المناطق المجاورة والجديدة قد يؤدي إلى حدوث شرخ في النسيج العمراني للمدينة ويحولها إلى مدينتين متناقضتين متجاورتين احدهما قديمة والأخرى حديثة مفعمة بالحياة، حيث تتحول المناطق التاريخية الزاخرة بالمباني التراثية إلى منطقة شعبية بالية ملوثة رغم أنها زاخرة بالآثار.

يدعونا ذلك للتعامل بالمزيد من الحيوية من خلال المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق التاريخية والتراثية للارتقاء بها وتحويلها من منطقة فقيرة إلى منطقة معاصرة ذات هوية نابعة من تاريخها الممتد. حيث أن المشاركة الشعبية تعمل على التفاعل بين المجتمع المحلي ومشاريع الحفاظ وحتى لا تكون مشاريع الحفاظ غير متفاعلة مع المجتمع المحيط.

وتهدف الدراسة لإبراز دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة والحفاظ على التراث العمراني والمعماري من خلال عرض تجربة عملية بمدينة رشيد المصرية.

٣. مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري

خلال القرن الماضي شهد العالم العديد من الحروب التي أظهرت ضعف التراث العمراني والمعماري عامة إمام القوة التدميرية للأسلحة المستخدمة. وبإخفاء العديد من المباني الأثرية إثناء الحرب العالمية الثانية بدا المسئولون في أوربا يدركون أهمية العمل على الحفاظ على التراث العمراني من الفناء، حتى إن بعض الأجزاء من المدن الأوربية قد أعيد بنائها تبعا لطابعها المعماري الخاص بها ومن أمثلة ذلك مدينة جدنسك ببولندا حيث أعيد بناء وسط المدينة القديم كما كان قبل الحرب العالمية الثانية وأصبح من أهم أجزاء المدينة التي منحتها شخصيتها التاريخية مثل باريس حيث تزدهر بها السياحة أشارت إحدى الإحصاءات السياحية إن حوالي ٨٠٪ من زوارها من الأجانب يقصدونها لزيارة الأحياء والمباني القديمة بها.

لذا تعتبر عناصر التراث المعماري والعمراني من أهم عناصر الجذب بالنسبة للسياحة العالمية والمحلية في عصر تعتبر في صناعة السياحة من أهم الصناعات العالمية التي تهتم بها الدول كافة لما تحققه من انتعاش اقتصادي مباشر أو غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

على الرغم من تأثير الزمن والتآكل الطبيعي وتأثير الكوارث الطبيعية من زلازل وخلافة على التراث العمراني والمعماري فان تأثير الإنسان على التراث العمراني كان أفدح، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة في ا لإسراع وساهمت الصناعة في زيادة التلوث البيئي للهواء والمياه مما اثر تأثيرا مباشرا على التراث.

أصبح الحفاظ على التراث المعماري والعمراني مسئولية إنسانية تساهم في الإبقاء على معالم الماضي لكي يراها أبناء المستقبل حيث إن ذلك المورث المعماري والعمراني يعتبر التجسيد الحي لتاريخ الحضارات وتطوير الفكر الإنساني إلي يبرز التواصل بين حلقات الحضارة. ومع استمرار الغزو الثقافي للحضارات الغربية في العالم الثالث أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ التراث المعماري والعمراني هدفا أساسياً (حنفي، ٢٠٠٧).

٣-١. مفهوم القيمة التراثية

ليس كل إنتاج مادي قديم يحتوي على قيمة تراثية سواء مادية أو معنوية ولكي يمكن تحديد مستوى القيمة التراثية له يجب تحيق الإدراك الموضوعي (وليس الشخصي) للقيم الكامنة للعنصر أو النسيج على المستوى الكلي (Macro Level) والمستوى المباشر (Micro Level)، وهو ما تبنته الدول الأوربية منذ أو أخر القرن الثامن عشر نتيجة زيادة الوعي العام بمفاهيم القيم التراثية حيث قامت تلك الدول بسلسلة من عمليات التوثيق والتقييم لتراثها الحضاري في مختلف المجالات وكان من بينها تراثها المعماري والعمراني ، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات العملية للحفاظ وترميم وإحياء هذا التراث ومن ثم استثمار سياحيا على المستوى المحلي والقومي والدولي فحققت

معدلات مرتفعة من السياحة الداخلية والخارجية.

إن البيئة المبنية بمستوياتها العمرانية والمعمارية تعتبر أحد أهم الموارد لثقافة وحضارة مجتمعاتها وبالتالي فان الإدراك الواعي للقيم التراثية التي تعبر عنها هذه البيئة المبنية يجب إن يرتكز على قاعدة معلومات دقيقة وعريضة تشمل مجالات معرفية عديدة كالتاريخ والفنون بأنواعها وعلم الاجتماع.

على سبيل المثال ، في الولايات المتحدة يتم تحديد وتوثيق المباني والمناطق ذات القيمة من خلال مفهوم مؤسسي يسمى المسجل التاريخي (Historic Registrar) يقوم بدور توثيقي (Record) ودور بحثي معهدي (Institute) لتحديد الإجراءات التمويلية والقانونية الممكنة واللازمة لكل حالة على حدة كما إن نشاط هذا المسجل يشمل البيئة سواء طبيعية أو مبنية بمستوياتها العمرانية والمعمارية والتي لها قيمة سواء تاريخية أو فنية أو وظيفية (حنفي، ٢٠٠٧).

٣-٢. مرجعيات تحديد القيمة التراثية

تبعا لمفهوم القيمة التراثية السابق فانه يمكن تحديد قيمة التراث المعماري والعمراني تبعا للمرجعيات التاريخية والفنية والوظيفية ١٠ اجتماعية واقتصادية.

٣-٢-١. المرجعية التاريخية (Historic Reference)

وهي مرجعية مرتبطة بالعامل الزمني سواء نقطياً أو خطياً: نقطيا من خلال التعبير عن حقبة زمنية ذات طبيعة معينة أو تعبر عن تاريخ مرتبط بحدث تاريخي مميز، خطياً من خلال التراكم الزمني بشرط أصالة المواد التي تعبر عن تاريخ التشييد المبني.

ويزيد من القيمة التاريخية للمبنى مدى ندرة طراز المبنى سواء بالنسبة لمحيطه الحيوي المباشر أو بالنسبة لمحيطه الأشمل (Micro & Macro Contexts).

٣-٢-٢. المرجعية الفنية(Artistic Reference)

وترتبط بالمعايير الخاصة بالإبداع والمدارس التصميمية (التعبير عن المضمون الفكري للمنتج المادي) والمعايير الخاصة بالتشكيل والطرز المعمارية:

- **المدارس التصميمية**: مثل المدرسة الوظيفية(الشكل يتبع الوظيفة) ومدرسة التبسيط (Less is More) والمدرسة العضوية والمدرسة الصناعية ومدرسة التعبير الصريح عن مواد التشييد.

- **الطرز المعمارية**: مثل طراز العصور القديمة (فرعوني، بابلي، هندي، صيني، روماني، فجر المسيحية، فبطي بيزنطي) وطرز العصور الوسطى (رومانسكي، قوطي، إسلامي) وطرز عصر التنوير (النهضة(رينيسانس)، باروك، روكوكو) وطرز القرن التاسع عشر (كلاسيك، باروك جديد، رومانتيكي، فيكتوري، أرت ديكو، أرت نوفو) وطرز القرن العشرين (كلاسيك جديد، تجميعي، بدائي،جديد، دولي، بلاستيكي، تعبيري، حداثي، ما بعد الحداثي،تكعيبي، كبسولي، تفكيكي).

٣-٢-٣. المرجعية الوظيفية (Functional Reference)

من خلال وظيفة المبنى (التي تعبر عن أنماط اجتماعية أو اقتصادية) سواء كانت هذه الوظيفة قائمة حتى وقتنا الحاضر أو كانت قائمة في وقت ما، ويمكن خلال مدى استمرارية الوظيفة الأصلية للمبنى تصنيف المباني إلى (حنفي، ٢٠٠٧):

- **مباني تراثية حية**: لا تزال تستخدم أو يمكن استخدامها في غرضها الوظيفي الأصلي وهكذا تعبر النوعية

من المباني التراثية عن الأنماط الاجتماعية و/ أو الاقتصادية التي كانت سائدة وقت تشييدها: مما يساعد على مضاعفة استثمارها من خلال كونها مباني تعرض طبيعة المجتمع في حقبة تاريخية سابقة وفي نفس الوقت توفر نشاط اجتماعي و/ أو اقتصادي معاصر (كالآثار الإسلامية: المسجد والسبيل والخان والحمام العام).

• **مباني تراثية غير حية**: وهي التي اختفت وظيفتها الأصلية (كالآثار الفرعونية والتي ينتمي معظمها إلى المنشات الجنائزية ومعابد العقائد مندثرة) وبالتالي تصنيف على أنها مزارات للسياحة الثقافية.

٣-٣. عوامل تدهور المناطق العمرانية ذات القيمة

من خلال استعراض حالات التدهور للعديد من المناطق العمرانية ذات القيمة سواء كانت مراكز من قديمة مثل القاهرة التاريخية ودمشق أو مدن تاريخية مثل الأقصر أو إحياء سكنية مثل منطقة الزمالك بالقاهرة ومن خلال مراجعة دراسات وبحوث سابقة في هذا المجال فانه يمكن إجمال العوامل التي تساهم في تدهور التراث المعماري والعمراني بالمنطقة العربية في الأتي (حنفي، ٢٠٠٧):

• **عوامل اجتماعية**: مثل معدلات الهجرة المتزايدة من أهل الريف إلى المدن وخاصة المناطق الفقيرة بها وتشمل مراكزها التاريخية،الانفجار السكاني مما أدي إلى التكدس إلى الاختناقات المرورية بهذه المناطق التراثية، غياب مفهوم الحفاظ على التراث المعماري والعمراني لدى غالبية الجمعيات الأهلية (غير الحكومية).

• **عوامل ثقافية**: مثل غياب الوعي الثقافي لدى مستخدمي تلك المباني التراثية بقيمتها وغياب الانتماء إلى القيم الثقافية المحلية والتطلع نحو القيم العربية كنموذج للتطور.

• **عوامل سياسية**: مثل تضارب القوانين والتشريعات المنظمة للعمارة والعمران وكذلك التشريعات الخاصة بالحفاظ على التراث وتعدد الجهات المسئولة عنه، غياب القدرة على متابعة تطبيق تلك القوانين والتشريعات، اقتصار مفهوم الحفاظ على ترميم المباني الأثرية دون مراعاة محيطها العمراني الحيوي، العام للسلطات نحو التوسع في المناطق والمدن لتلبية المتطلبات الملحة للإسكان مما جعل عمليات الحفاظ على المدن القديمة ومراكزها التاريخية ذات أولويات متأخرة

• **عوامل اقتصادية**: تدهور حالة البنية التحتية بالمناطق التاريخية بالمدن، عدم وجود خطط اقتصادية منتظمة لتدبير تكاليف عمليات الحفاظ على والمتابعة، والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات إعادة الاستخدام للمباني التراثية، إما بالنسبة لمنطقة الخليج فان الطفرة الاقتصادية التي افرزها ظهور النفط أوائل الخمسينات من القرن العشرين أدت إلى الانفتاح الثقافي على الغرب فأصبحت المنطقة مسرحا لتجارب العمارة الغربية، وقد تزايد ذلك التوجه خلال السبعينات مع بداية ظهور البترول بكميات اقتصادية حيث أصبحت المنطقة مركز جذب للاستثمارات العالمية وحدثت طفرة اقتصادية هائلة انعكست على عمارة المنطقة العديد من المكاتب الاستشارية المعمارية العالمية وشركات التشييد وبدأت حركة سريعة في التنمية العمرانية واكبها انتشار العمارة ذات الطابع الغربي واستخدام مواد ونظم إنشاء حديثة لم تكن معروفة في المنطقة.

• **عوامل إدارية وتنظيمية**: عدم وجود جهات مختصة بتسجيل وتوثيق التراث المعماري والعمراني، عدم الاستغلال الأمثل لتقنيات المعلومات المتطورة في التنسيق بين الجهات المختلفة لإدماج عمليات الحفاظ ضمن منظومة التنمية الشاملة على المستويات المختلفة (قومية، إقليمية، محلية).

• **عوامل بيئية:** مثل ارتفاع مستويات المياه الجوفية أحياناً بالمدن المزدحمة نتيجة عدم وجود شبكات صرف صحي أو تهالكها، بالإضافة لازدياد مستويات تلوث المياه الجوفية أحياناً نتيجة تهالك شبكات الصرف الصحي، علاوة على ارتفاع مستويات تلوث الهواء نتيجة الإعداد المتزايدة من السيارات بالإضافة إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري أحياناً.

٣-٤. أساليب الحفاظ على التراث العمراني والمعماري

تختلف أساليب الحفاظ تبعاً لنوع وحالة الأثر أو التراث العمراني وتنظمن الأساليب التالية (حنفي، ٢٠٠٧):

• إعادة البناء (Rebuilding): إعادة البناء للمباني التراثية على مثل الحالة التي كانت عليه في الماضي.

• الترميم (Restoration): ترميم القطع والمباني التراثية للوصول بها إلى الحالة التي كانت عليها في الماضي

• التجديد (Renovation): يتضمن استعمال مواد حديثة للوصول بالمبنى التراثي إلى حالة قريبة من حالته وقت تشييده.

• الإحياء (Revitalization): هو إحياء المنطقة عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا في سبيل تحسين المستوى بإضافة أنشطة لم تكن متواجدة من قبل تناسب مع متطلبات العصر الحديث.

• الارتقاء (Rectifying): الارتقاء بالمنطقة عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً في سبيل تحسين المستوى بإضافة أنشطة لم تكن متواجدة من قبل تتناسب مع متطلبات العصر الحديث.

• إعادة الاستخدام Reusing: يتضمن استخدام المبنى التراثي في نفس الغرض الذي أنشئ أصلا من اجله أو الجدوى الاقتصادية والتنمية الاجتماعية المناسبة للمنطقة ككل مما يضمن له قدرا كبيرا من القبول الاجتماعي ويحقق له الديمومة والازدهار.

٤. مدخل المشاركة الشعبية في الحفاظ على التراث والتنمية المستدامة

مفهوم التخطيط بالمشاركة أَصْبَحَ تقنيةً مهمةً في بناء القرارات التخطيطية. فالأشكال المختلفة لمنهج التخطيط بالمشاركة تم تشجيعها والأخذ بها في عديد من المؤسسات وجداول أعمال مشروعات التنمية ولكنها اختلفت في شكل تطبيقها ودرجة السماح بالمشاركة للمواطنين المحليين المستفيدين Beneficiaries وأصحاب المصالح Stakeholders وشكلها من حيث إعادة توزيع القوى والتوازن بين المستفيدين وأصحاب المصالح والمجتمعات المهمشة (عبد الحميد، ٢٠٠٦).

لقد أصبح واضحاً ومستقراً الآن فكر وأدبيات التنمية أن الالتزام بمنهج تعميق الحوار والمشاركة المجتمعية يمكن أن يرفع فاعلية الإدارة المجتمعية الشاملة ومن ثم يحقق ما يلي (وفيق، ٢٠٠٥):

• رشاد عمليات صنع القرار على المستويات المختلفة من خلال التعددية وآليات التصحيح الذاتي.

• تعبئة أفضل لموارد المجتمع البشرية والمادية في عملية التنمية.

• عوائد التنمية ستكون أفضل وأكثر استدامة إذا ما شاركت كل الأطراف الفاعلة في عمليات ومراحل التنمية المختلفة.

٤-١. الفكر التحليلي لعملية الحوار والمشاركة

وتشمل مكونات هذا الفكر (وفيق، ٢٠٠٥):

- المسألة أو القضية المحورية (محور أو بؤرة الاهتمام).
- الأطراف وطبيعتها المختلفة.
- البيئة الكلية Context / Environment. وهو الفضاء المكاني حيث ترتبط القضية المحورية بمستوى مكاني معين.
- عمليات الحوار والمشاركة

٤-٢. مستويات الحوار والمشاركة

يمكن إيجاز أهم مستويات الحوار والمشاركة في التصنيفات التالية (وفيق، ٢٠٠٥):

- **الحوار السلبي:** Passive Dialogue

و هو ما يتكافأ تماماً مع ما يعرف "بالوظيفة الاتصالية" بين وحدات المجتمع و فئاته و مؤسساته المختلفة و التي تتحقق من خلال "علاقات اتصال" التي قد يتحقق من خلالها معرفة كل طرف جزئياً أو كلياً بطبيعة الأطراف الأخرى و أدوارها ، و بما يساهم في بناء نوع من الوعي الذاتي بالقضية المحورية و الأطراف الأخرى و أدوارها، و لكنه لا يتجاوز ذلك لطرح مبادرات ايجابية لحوارات أو مشاركة أطراف أخرى للتعامل مع هذه القضية ، و إن كان من الممكن أن يحرك حواراً داخلياً داخل المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية ذاتها.

- **الحوار النشط** Active Dialogue

و هو العملية التي تشتمل على قيام طرف أو أطراف بطرح رؤاها و تصوراتها للتعامل مع القضية المحورية على الأطراف الأخرى ، بهدف إقناعها أو استقطابها و تحريكها و قيام الأطراف الأخرى بالاستجابة برؤى معدلة أو مضادة ، و قد ينتج عن ذلك رؤى جديدة توفيقية، مرحلية أو نهائية ، ويستقطب أطرافاً جديدة لدائرة الحوار، و قد يمهد لاتفاقات تشاركيه، و يمثل حده الأدنى توليد رؤى مختلفة من أكثر من طرف للتعامل مع القضية المطروحة، و وضوح مواقف و مصالح الأطراف المبادرة و المستجيبة للحوار.

- **العرض** Exposure

و يمثل أسلوب العرض الدرجة الأولى من مستويات المشاركة في حدها الأدنى. و المقصود "بالعرض" ، أن يقوم أحد الأطراف الفاعلة (المؤسسة الحكومية، الإدارة المحلية...الخ) بعرض ناتج صناعة القرار (مشروع هندسي. مخطط فني. خطة بيئية ...الخ) للأطراف الأخرى (المجتمع المحلي، الجمعيات الأهلية المحلية، ...الخ) و ذلك لتحقيق أهداف كثيرة قد تكون مرتبطة بمتطلبات قانونية... أو استقطاباً لتأييد شعبي معين... أو تأكيداً لمصداقية المؤسسة وإظهاراً لدورها ... أو بصورة أخرى، التأكد من سلامة التوجه و القرار، و ضمان مسار سلس في تنفيذه، و ذلك من خلال استكشاف وجود أي اعتراضات فنية أو سياسية أو عقبات تنفيذية لم تتمكن المؤسسة (الطرف الفاعل) من اكتشافها مبكراً. و تصدر عملية العرض من مبادرة طرف أساسي قوي يمتلك وحده كل مقومات الفاعلية في اتخاذ و تنفيذه تجاه أطراف أخرى، يعتبرها هو هامشية و غير مؤثرة، وذلك لتحقيق قدر محدود ومحكوم ومستهدف من مظاهر الشفافية (Transparency)، مع تقليل المخاطر المحتملة من تأثير الأطراف الأخرى المعنية على عملية صنع القرار و تنفيذه إلى أدنى حد ممكن.

- **الاستبيان/ الاستكشاف** Exploring

و هو ما يمثل درجة أعلى من عملية "العرض" ، و يصدر أيضاً بمبادرة من طرف أساسي قوي يستهدف استكشاف طبيعة الأطراف الأخرى في القضية المطروحة أو العملية التنموية المستهدفة ونوعها و حجمها و ردود أفعالها و أدوارها

المحتملة و مصـالحها و رؤيتها الخاصـة للقرار المطروح أو المشـروع المسـتهدف ، و من ثم تقييم و تقدير العقبات و المشاكل في حالة إدراج هذه الرؤى الخارجية في القرار أو المشروع المطروح لاتخاذ قرار نهائي في ذلك.

•المشاركة Participation

تمثـل المشـاركة (وهي درجة الحوار والمشـاركة المسـتخدمة بالبحث الحـالي) درجة أعلى من كل مـن التعريض و الاستكشـاف و تشـتمل على كليهما ضـمنياً، وتتميز بأن الطرف الأساسـي الفاعل يبادر بالسـماح لبعض الأطراف الأخرى المعنية بالقيام بأدوار جريئة محددة و مصممة سلفاً، سواء في عمليات صنع القرار أو التنفيذ بناءً على قناعته الداخلية بأن هذه الأدوار "الخارجية" ضـرورية وهامة بدرجات متفاوتة لنجاح المشـروع التنموي أو القرار المطروح، أو بصورة أخرى، لضمان حد أدنى من كفاءة المشروع التنموي، يضمن للطرف الأساسي تحقيق مصالحه الحيوية. و قد يكون ذلك استجابة لضغط طرف آخر مشارك (الجهات الدولية المانحة، المجالس المحلية المنتخبة، جمعيات أهلية قوية ...الخ). وتعكس عملية المشاركة بشكل عام احتياج الطرف الأساسي الحيوي لأدوار الأطراف الأخرى (معلومات لا غنى عنها، تأييد سياسي، تمويل محلي ...الخ).

•الشراكة Partnership

ترتكز فكرة الشـراكة الفعالة نظرياً على تجاوز حالة المشـاركة الإسـتاتيكية السـلبية إلى درجات تصـاعدية من الشراكة الايجابية و الديناميكية الفعالة. و ترتبط مسألة المشاركة السلبية بقناعة أساسية مؤداها أن أطراف التنمية (الأطراف الفاعلة و المسـتفيدة بدرجات مختلفة ، مباشـر و غير مباشـر) تندرج في إطار علاقة ما، سـواء منظمة من خلال أشـكال تنظيمية مؤسسـية واضـحة ومحددة ، أو من خلال أشكال و وسـائط غير مباشرة أو غير محددة، أو مدركة بوضـوح (الصـحافة ، الوسـائل التقليدية لانتقال المعلومات ...الخ) و أنها كلها جميعا بدون اسـتثناء تمثل منظومـة تتبادل مكوناتها أو أطرافهـا المختلفة علاقات التأثير و التأثر بحكم وجودها داخل الزمان و المكان الواحد ، و فيما يمكن تسـميته بالمشـاركة السلبية الحتمية و تتعرض أطراف هذه المنظومة بصفة مستمرة لعمليات متغيرة من التقاء و تناقض المصالح فيما بينها، و بما يفرض تعاونها مع بعضها في بعض الأحيان، و صراع بعضها في أحيان أخرى.

و ترتبـط كفاءة و فاعلية المجتمع في إدارة موارده و تحقيق مسـتويات الإنماء المطلوبة، على تجاوز حالة الشـراكة السلبية، وانطلاقه لمستويات أعلى تتحقق فيها الشراكة الايجابية. و يعتمد مفهوم الشراكة الايجابية في هذا الإطار على قناعة أن تعظيم العائد الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي والسياسـي للتنمية يعتمد أساساً على الانتقال من الشراكة السـلبية الحتمية إلى نوع من الشـراكة الفعالة التي تضـمن كفاءة توزيع الأدوار بين كافة الأطراف المعنية في صناعة القرار واتخاذه و تنفيذه، و ذلك من خلال ضبط وتوازن توزيع التكاليف والعوائد خلال المراحل المختلفة لعملية التنمية.

و في هذا الإطار فإنه يمكن تعريف الشراكة بأنها: انخراط كافة أطراف التنمية بناءً على وعي بالقضية و مصالح الأطراف المختلفة في عمليات تفاوضـية مسـتمرة في عملية صـناعة القرار واتخاذه، يترتـب عليها نوع من الاتفاقات المحـددة لتوزيـع كافة الأدوار المتفـق عليها بين هذه الأطراف، و بما يضـمن توظيف كل المـوارد المحلية المتاحة. و قد تبدأ الشـراكة بمبادرة أكثر من طرف و لكنها تأخذ شـكلها الحقيقي والكامل مع ارتفاع درجات الوعي الاجتماعي و تطور المؤسسـات الاجتماعية، و تنظيمها الداخلي و تطور مجتمع المعلومات حيث تصـبح المبادرة التلقائية الآتية لكل الأطراف نوعاً من الآليات المسـتدامة للتفاوض و تكامل الأدوار بين الأطراف، و التي تعكس التعاون و التقاء المصالح، أو تناقضها وبما يجسد في مجمله ديمقراطية العملية التنموية و مجتمع النضج السياسي.

٥. مدينة رشيد – حالة دراسية

لقد كانت أحد أهداف هذا البحث عدم الاعتماد على الطرق التقليدية في معالجة قضية الحفاظ التراث المعماري والعمراني من وجه نظر واحدة وهى وجه النظر المعمارية والتخطيطية ولكن اعتمدت إستراتيجية البحث اعتمادا رئيسياً على المشاركة الشعبية الفعالة للشرائح المختلفة لطبقات المجتمع المحلي لمنطقة الدراسة. ومن هنا تم وضع خطة عمل للحصول على المعلومات من الجماهير والتنفيذيين المتعاملين مع المباني التراثية هذا بالإضافة للرصد والتسجيل من الطبيعة كخطوة أولى في طريق الوصول للهدف ثم الاستعانة بالعديد من المتخصصين والتنفيذيين في مختلف التخصصات المرتبطة بالمشكلات التي تم رصدها من خلال الأنشطة السابقة. وذلك بهدف الارتقاء بالبيئة المعمارية والعمرانية لمدينة رشيد عامة و شارع دهلييز الملك خاصة. وقد تم ذلك من خلال عقد:

١- جلسة استماع جماهيري بنادي رشيد الرياضي بتاريخ ٢٤ / ٤ /٢٠٠٤، ومن خلالها تم التعرف على أهم مشكلات التراث الأثري والمعماري من وجهة نظر العامة والمواطنين.

٢- ندوة مع التنفيذيين بقاعة مجلس مدينة رشيد بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٦، ومن خلالها تم تحديد أهم المعوقات التي تعوق التنفيذيين عن التغلب على المشكلات التي حددها المواطنين.

٣- ورشة عمل بمقر المنتدى الحفاظ على التراث الأثري والمعماري بتاريخ ١٦/٨ /٢٠٠٤، وخلالها تم الاستعانة بمجموعة من الأكاديميين والتنفيذيين لتحديد أهم التوصيات التي يمكن أن تساعد على التغلب على المشاكل التي تواجه التراث الأثري والمعماري بمدينة رشيد.

٤- حصر توصيات ورشة العمل وإعادة صياغتها وتنسقها في صورة مجموعة من المحاور تجسد الاحتياجات الفعلية للوضع الحالي العمراني والمعماري بالمدينة.

٥-١. الخلفية التاريخية لمدينة رشيد

تقع رشيد على الضفة الغربية لفرع رشيد عند مصب النيل في البحر المتوسط على بعد حوالي ٦٥ كم شمال شرق الإسكندرية ، وسميت رشيد نسبة لأصل الكلمة القبطية "رشيت" ، ولكن تاريخها يرجع لأقدم من ذلك فقد وجدت في العصر الفرعوني وكان اسمها "بولبتين" وأطلق على فرع النيل الذي يمر بها "الفرع البولبتيني"، وكان الفرع الكانوبي يحتاج إلى تطهير مستمر حتى تصل المياه إلى الإسكندرية ولكن في عصور التدهور كانت المياه تجف الشطر الأكبر من السنة ولا تصل إلى مدينة الإسكندرية إلا أيام الفيضان فقلت المياه عنها ونقص عدد سكانها فنشأ عن ذلك أن فقدت الإسكندرية مكانتها التجارية التي آلت إلى مدينة رشيد (دعبس، ٢٠٠٣) . شكل (١) يعرض خريطة توضح موقع مدينة رشيد بالنسبة لفرعي النيل البولبيتيني والكانوبي.

وعندما فتح عمرو بن العاص مصر سنة ٦٤١ م (٢١هـ) لم تكن المدينة ذات أهمية بين موانى مصر حينئذ حيث شهدت كساداً تجارياً كبيراً بسبب بناء مدينة الإسكندرية سنة ٣٣١ ق.م وتحول التجارة عن الفرع البولبتيني إلى الفرع الكانوبي (أبى قير حالياً) ، ففي العصر الإسلامي أهتم الحكام بالمدينة وذلك بإقامة المنازل والمساجد والقلاع أهمها قلعة قايتباي التي شيدت عام ١٤٧٢ م (٨٧٧ هـ) كما أقام السلطان قايتباي عدة أبراج على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بين رشيد والإسكندرية.

وفي العصر العثماني شيد فيها الكثير من مساجد ومنازل وحمامات و طواحين وقلاع و بوابات لا تزال باقية فيها منذ ذلك الحين حتى الآن.

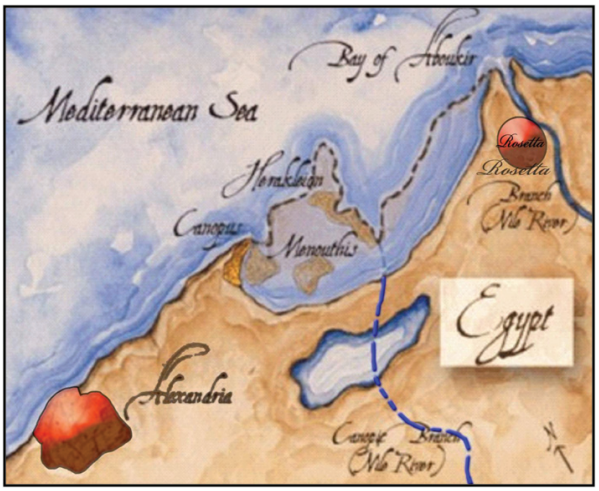

شكل (١): يعرض خريطة توضح موقع مدينة رشيد بالنسبة لفرعي النيل البولبيتيني والكانوبي (دعبس ، ٢٠٠٣م)

كانت رشيد أثناء الحملة الفرنسية على مصر مدينة هامة ، فبعد أن احتلت الحملة مدينة الإسكندرية توجهت إلى رشيد واحتلتها بقيادة الجنرال مينو ، وفي قلعة قايتباي أكتشف حجر رشيد الشهير وعليه نقش بالخط الهيروغليفي والديموطيقي واليوناني القديم واستطاع شامبليون بواسطته كشف أسرار اللغة المصرية القديمة.وفى العصر الحديث شهدت رشيد عدة معارك دامية كان أهمها المعركة التي خاضها أهلها ضد الغزو الإنجليزي بقيادة فريزر سنة ١٨٠٧م (١٢٢٢هـ) وكان لعلى بك السلانكلى – محافظ المدينة – آنذاك دوراً عظيماً في الدفاع عنها ببسالة حتى دحرت الغزاة وردتهم على أعقابهم.و بعد حفر ترعة المحمودية سنة ١٨١٩ م (١٢٣٥هـ) وتحول الملاحة إلى الإسكندرية بدأت المدينة في التدهور مرة أخرى.

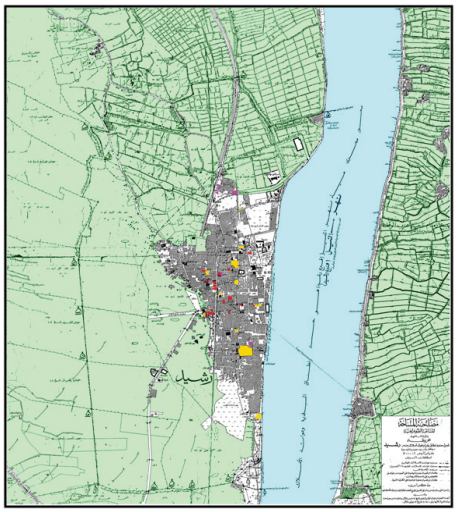

شكل (٢): يوضح موقع مدينة رشيد على الجانب الغربي من نهر النيل(هيئة المساحة المصرية ، ١٩٥٠م)

٥-٢. ملامح التراث الأثري لمدينة رشيد

تتعدد الآثار برشيد ما بين المنازل الأثرية و المساجد وبعض المباني الفريدة ، وتمتاز هذه العمائر جميعها بأنها ترجع إلى العصر العثماني وتجمعها الخصائص التالية (بيومي ،١٩٩٣م):

• استخدام الطوب المنجور المبنى باللونين الأحمر والأسود بالتبادل في زخرفة الواجهات مع استخدام الكحلة ذات اللون الأبيض كمونه بين المداميك وهذا ما يسمى بالطوب المنجور المكحول.

• الأسقف الخشبية المركبة (متعددة الطبقات) كما استخدمت الكوابيل الخشبية لحمل بروز الواجهات كما يظهر بمنزل حسيبة غزال مثلاً.

• إعادة استخدم أعمدة المباني القديمة في الزوايا الخارجية لحمل بروز الواجهات أو السلالم كما بمنزل المناديلي ومنزل عرب كلي (متحف رشيد) .

• استخدام الأعمدة الرخامية والجرانيتية القديمة في الأعمدة الداخلية بالمساجد بالرغم من تفاوت إحجامها وارتفاعاتها كما هو موضح بمسجد المشيد بالنور والعديد من مساجد رشيد.

• تمييز مداخل المساجد باستخدام وحدات زخرفيه من الطوب المنجور، كذلك تقارب التصميم المعماري إلى حد التطابق في بعض الأحيان.

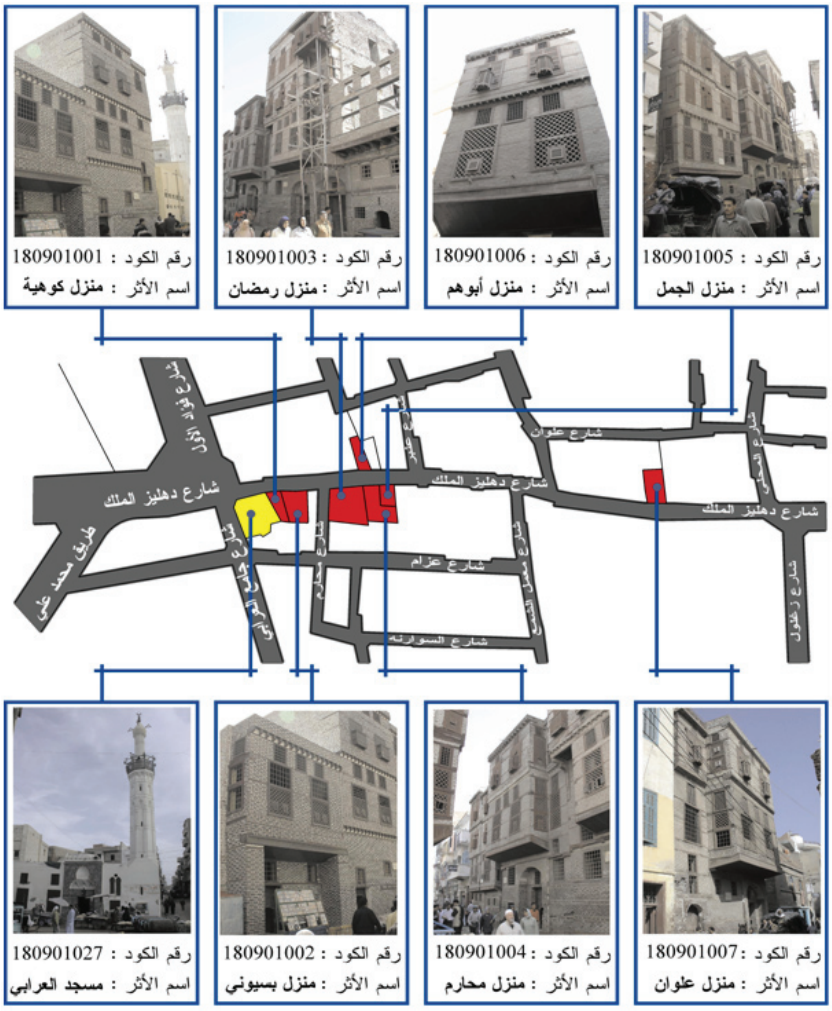

شكل (٣): شارع دهليز الملك بمدينة رشيد و جميع المباني الأثرية الواقعة عليه

٥-٣. حصر المباني الأثرية بمدينة رشيد

تتنوع المباني الأثرية بمدينة رشيد ما بين المنازل الأثرية والمساجد وبعض المباني الفريدة كالحمام والطاحونة والقلعة وقد تم حصر جميع تلك المباني وإنشاء قواعد بيانات لها وتوقيعها على خرائط رقمية. ويمكن إيجاز تصنيف هذه المباني في أنها تتكون من ٢٢ منزل وعدد ١٢ مسجد وزاوية وحمام وطاحونة وقلعة قايتباي ومجموعة أبو الريش.

وجميع هذه المباني مسجلة كآثار (هيئة الآثار المصرية، ١٩٨٥). وقد تحتوي قواعد بيانات لجميع هذه المباني على أسم الأثر وتاريخ أنشاؤه ورقم كودي للأثر وموقعه بالإضافة لصوره المبنى ووصف لمكوناته. وكدراسة تطبيقية بورقة العمل سوف يتم عرض موجز لحصر المباني الأثرية بشارع دهليز الملك. شكل (٣) يوضح خريطة لشارع دهليز الملك موقع عليها جميع المباني الأثرية بالشارع بأسمائها والرقم الكودي طبقا لقاعدة البيانات التي تم أنشاؤها وصورة لكل مبنى.

٥-٤. الأخطار التي تتعرض لها المباني الأثرية والتراثية

تختلف وتتنوع عوامل و أسباب تدهور حالة المباني الأثرية والتراثية برشيد باختلاف الظروف التي تقع تحت تأثيرها هذه المباني، ويعرض شكل (٤) أهم هذه المخاطر والمهددات والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية وعوامل من صنع الإنسان مع تحديد نوعية التلف الواقع على المباني الأثرية (ميكانيكي، فيزو-كيمائي، بيولوجي) (شاهين، ١٩٩٤). ومن ثم يمكن تحديد التوصيات والمقترحات وتحديد السياسات والمقترحات المستقبلية التي تساعد على الحفاظ على المباني الأثرية بناء على نوعية المخاطر والتلف.

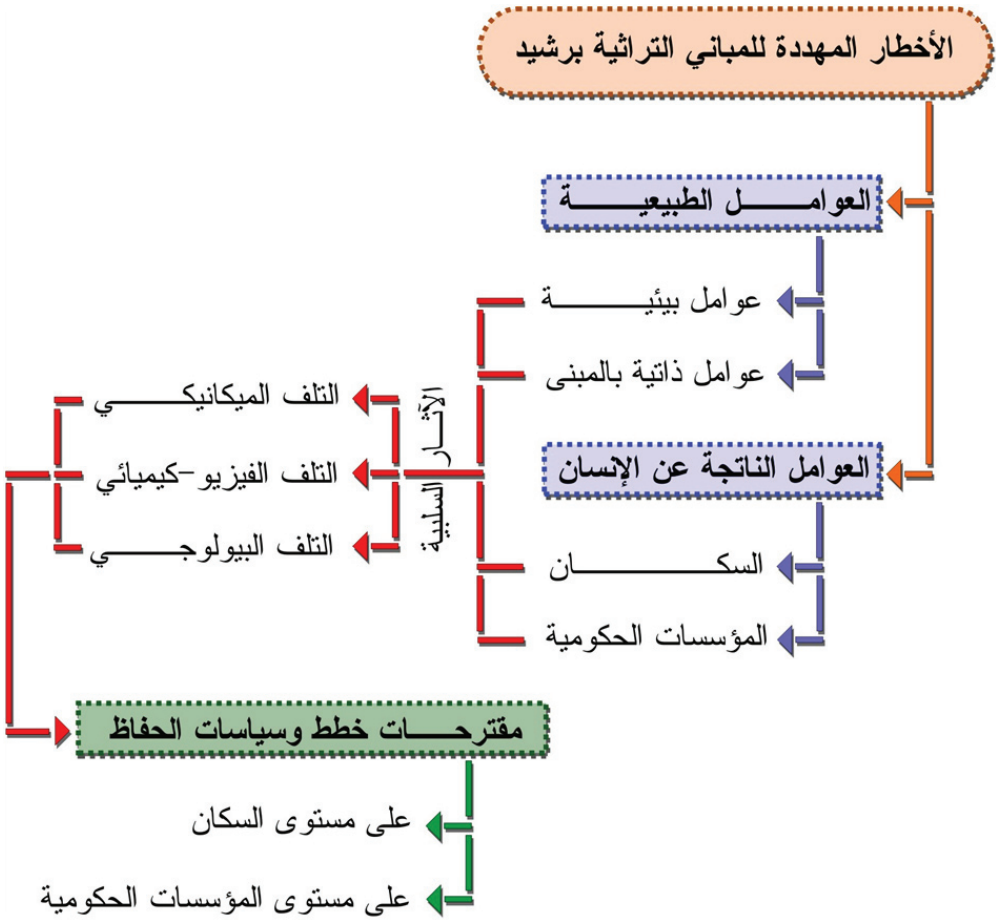

شكل (٤): المخاطر والمهددات التي تتعرض لها المباني الأثرية بمدينة رشيد والآثار السلبية لها والخطوط العريضة للمقترحات والسياسات الخاصة بالحفاظ على تلك المباني

٥-٤-١. العوامل الطبيعية

يمكن تقسيم العوامل الطبيعية إلى عوامل بيئية وأخرى عوامل ذاتية خاصة بالمبنى:

- **عوامل بيئية**

تتعدد وتتنوع العوامل البيئية ويمكن أن نوجز أكثرها تأثيرا فيما يلي:

أ- **عوامل المناخ** مثل الحرارة و الشمس و الأمطار و الرياح حيث تؤثر على مواد البناء المستخدمة بالمباني

ب- **عوامل المياه** وتلعب المياه الجوفية دوراً رئيسياً حيث تعدد مصادر المياه الجوفية كما يلي:

- مياه الرشح بالأملاح نظراً لكون مدينة رشيد بالقرب من التقاء النيل بالبحر المتوسط «فرع رشيد».

- مياه الصرف الصحي الناتجة عن عدم وجود شبكة صرف صحي قائمة بالفعل مع العلم بأنه جارى تنفيذها ولكن يجب تفعيل خطوات التنفيذ. شكل (٥) يوضح مشكلة المباني الأثرية مع مياه الصرف الصحي بمدينة رشيد.

- مياه الصرف الزراعي الناتجة من الأراضي الزراعية المحيطة و المحددة لمدينة رشيد.

ج- **عوامل بيولوجية**: ويمتد تأثيرها في مخلفات الحيوانات الخاصة بعربات الكارو بمنطقة دهليز الملك ، وكذلك تزايد إعداد أعشاش الطيور فوق أسطح المباني التراثية برشيد.

شكل (٥): صورة لأحد المباني الأثرية ومياه الصرف الصحي تحيط بالشارع المؤدي له

شكل (٦): مآذنه مسجد زغلول وقد تآكلت نتيجة محدودية العمر الافتراضي لمواد البناء

- **عوامل ذاتية خاصة بالمبنى**

أ- الهبوط الإنشائي لأجزاء من المبني أحياناً و الناتج عن استخدام طريقة البناء بنظام الحوائط الحاملة.

ب- العمر الافتراضي المحدود لبعض مواد البناء منها الطمي وهو المكون الأساسي لمونه الربط بين الطوب المنجور لكونه يحتوي على مواد عضوية تعمل على تآكل المبنى ، هذا بالإضافة للعمر الافتراضي المحدود للأخشاب. شكل (٦) يوضح تآكل مواد البناء بمئذنة مسجد زغلول نتيجة العمر الافتراضي لمواد الإنشاء.

٥-٤-٢. عوامل ناتجة عن الإنسان

يشارك الإنسان بدور مؤثر في زيادة الأخطار المهددة للمباني التراثية برشيد سواء كان من الأهالي أو من الجهات المسئولة عن الحفاظ على هذه المجموعة من المباني التراثية و يتضح دور كل منها كما يلي:

•السكان

وقد كان للسكان دور رئيسي في تدهور المباني التراثية بمدينة رشيد. ويمكن تصنيف ذلك إلى:

أ- تدمير مباشر

- مثل تعرض المدينة للحروب في العصور السابقة مثل "حملة فريزر".
- تداخل الأنشطة بالمنطقة المحيطة بالآثار. شكل (٧) يوضح تداخل الأنشطة بالمناطق المحيطة بالمباني الأثرية.
- زيادة الكثافة المرورية بأنواعها المختلفة بما لا يتناسب مع عروض الشوارع.
- الاهتزازات الناتجة عن عمليات البناء بالأنظمة الحديثة مثل خطوات تنفيذ أعمال الأساسات بنظام الخوازيق مما يهدد المباني التراثية المحيطة.

ب- تدمير غير مباشر

- التلوث البصري للنسيج العمراني للأثر وما يحيط به من مباني ، ويظهر هذا التلوث في وضع الإعلانات و اللافتات على المباني الأثرية بالإضافة إلى التوصيلات الكهربائية الممتدة في الشوارع.
- التلوث البيئي و الصحي والمتمثل في إلقاء القمامة و تركها بالشوارع بجانب المباني الأثرية.

•المؤسسات الحكومية

- الترميم الخاطئ المؤدى إلى طمس بعض معالم البناء أو إلى تغير عناصره أما بإزالة عناصر كانت موجودة أصلا وإما باستحداث عناصر أخرى أو تشويه طرازه وسماته المميزة . شكل (٨) يوضح أعمال الترميم الخاطئ وذلك بالترميم باستخدام وخامات مختلفة في الصفات الفيزيائية عن المواد المستخدمة فعلا عند أنشاء هذه المباني الأثرية.
- عدم تفعيل السياسات القومية بتطوير مدينة رشيد وبصفه خاصة الحفاظ على المباني التراثية بها.
- قصور دور المحليات والجمعيات الأهلية في توفير الخدمات اللازمة للمناطق المجاورة للمباني التراثية برشيد وكذلك نشر الوعي التراثي لدى السكان.

شكل (٧): تداخل الأنشطة بالمنطقة المحيطة بالمباني الأثرية

شكل (٨): الترميم الخاطئ بالطوب الأحمر

٥-٤-٣. الآثار السلبية للأخطار التي تواجه المباني الأثرية والتراثية

أدت العوامل السابقة إلى حدوث مجوعة من الآثار السلبية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

•التلف الميكانيكي

ويعنى الآثار السلبية التي تصيب المبنى وتؤثر على هيكله ومدى بقاؤه مثل (شاهين ، ١٩٩٤):

- تآكل مادة البناء الرئيسية كالحجر أو الطوب.
- تفكك اللحامات والمواد الرابطة للمواد الإنشائية الرئيسية.
- حدوث الشروخ والتصدعات.
- تأكل وانهيار الأساسات.

•التلف الفيزيو- كيميائي

ويعنى تعرض المبنى لتفاوت واختلاف في العوامل البيئية المؤدية إلى اختلاف في الخصائص الفيزيائية والكيميائية لمواد البناء، ويظهر في النقاط التالية:

- فصل مكونات مواد البناء بين الأسطح الخارجية المكشوفة المعرضة للحرارة و الأسطح الداخلية.
- تسرب المياه الجوفية المحملة بالأملاح إلى أساسات المباني ثم ترتفع في الجدران بالخاصية الشعرية.
- تغير ألوان مواد البناء الخارجية نتيجة لتلوث الجو بعوادم السيارات والرماد.

شكل (٩): التلف البيولوجي المتمثل في تشقق وتفتت مواد البناء نتيجة تكاثر البكتريا والفطريات

شكل (١٠): منزل مكي وتعرضه لكافة أنواع التلف الميكانيكي والفيزيو-كميائي والبيولوجي

•التلف البيولوجي

وهو التلف الناتج عن جذور الأشجار والحشرات و الزواحف وأعشاش الطيور ، كما يلي:

- تصدع المباني نتيجة ضغط جذور الأشجار على أساسات المباني.
- تشقق وتفتت مواد البناء وضياع تماسكها وصلابتها الناتج عن تكاثر البكتيريا و الفطريات.

ويعرض شكل (٩) صوره لأحد المباني الأثرية التي تتعرض للتلف البيولوجي الناتج عن تكاثر البكتريا والفطريات والذي أدى لحدوث بعض التشققات وتفتت مواد البناء. وأيضا شكل (١٠) يعرض صورة لمنزل مكي وقد تعرض لكافة أنواع التلف الميكانيكي والفيزيو-كميائي والبيولوجي.

٦. التوصيات ومقترحات التطوير

يمكن إيجاز أهم التوصيات الصادرة والتي نتجت من خلال المشاركة الشعبية خلال ورشة العمل الخاصة بالحفاظ على المباني الأثرية وذات القيمة المعمارية والتي قام بتنظيمها المنتدى التابع لجمعية أصدقاء البيئة وذلك بحضور مجموعة كبيرة من المتخصصين والأكاديميين والتنفيذيين في كافة المحاور التالية ،وقد تم تقسيم التوصيات إلى عدة محاور كالتالي:

- **التصميم الحضري**

- تنفيذ برامج توعية خاصة بالنظافة ووضع آلية لجمع المخلفات الصلبة.
- إزالة الإضافات المتنافية مع طبيعة المنطقة مثل لوحات الإعلانات ونوعية أعمدة الإضاءة واستبدالها.
- إخلاء المناطق المحيطة بالأثر من الأنشطة المتناقضة معه وتحويل الأرضيات الترابية إلى أرضيات حجرية.
- منع المركبات الآلية مع إيجاد بدائل لمساراتها في المناطق الأثرية.
- إعداد نموذج استرشادي للمباني التي يمكن إعادة استخدامها وتحديث الأنشطة بها.
- ويوصى فريق البحث بإجراءات تخطيطية وعمرانية هي:
- وضع مخطط شامل لمدينة رشيد ينظم تخطيط المدينة مع مراعاة إيجاد مناطق حرم للمباني الأثرية.
- تطوير مداخل الشوارع الأثرية مثل شارع دهليز الملك لإيجاد تمهيد بصري ، وكذلك دراسة مسارات الحركة واتجاهاتها وعناصر أثاثها.
- وضع اشتراطات وإرشادات بنائية خاصة بمدينة رشيد للمباني الجديدة تتناول الحجم والأبعاد والتشكيل الخارجي للمبنى والفتحات والألوان ومواد البناء والتشطيبات.

- **البيئة (المياه الجوفية والصرف والمخلفات الصلبة والسائلة)**

- سرعة الانتهاء من إنشاء محطة التنقية الخاصة بمعالجة الصرف الصحي، وتذليل عقبات توريد طلمبات محطات الرفع بالمدينة الخاصة بالمخلفات الصلبة.
- عمل دراسة لإنشاء مدفن صحي آمن بدلاً من مقلب القمامة المقترح ويلزمه عمل دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروع وكذلك تقييم الموقع المقترح، وكذلك يجب الرجوع إلى جهاز شئون البيئة المصري للإطلاع على المواقع المقترحة للمدافن الصحية من قبل الجهاز والتي تغطي مصر كلها.
- ينصح بعمل تحليل دوري للمياه الجوفية لتحديد مدى تلوثها نتيجة وصول مياه الصرف الصحي إليها.

- **أساليب الحفاظ والترميم على المباني الأثرية**

- عمل مسح توثيقي بالصورة والرفع المعماري على أن يكون شاملاً للنواحي التاريخية والأثرية مع التوصية باستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التوثيق العلمي ونشر هذه الوثائق على شبكة المعلومات.

- ضـرورة التنسـيق ما بين الجهات المعنية مع الآثار والأوقاف والمحليات في إخلاء المباني الأثرية من شـاغليها وإعادة ترميمها وتطويرها مع توفير أماكن بديلة للسكان.

- اسـتبدال الأسـلوب النمطي في عمليات الترميم بأسلوب علمي شـاملاً التوثيق الدقيق لجميع العناصر المكونة للأثر وكذا جميع الأجزاء الباقية منه.

- دراسـة كيفيـة الاستعاضـة بمواد خـام حديثة تتلاءم مـع المواد القديمة نظـراً لتعذر توفير المـواد التي كانت مستخدمة قديماً مع ضرورة وضع حلول عملية لهذه المشكلة.

- ويوصى فريق البحث بإجراءات بعيدة المدى هي:

- أحيـاء جميع الحرف القديمـة التي تخدم عمليات الترميم الأثري مثل (البنائـين - النجارين – الحدادين) وجميعها حرف كانت منتشرة في مدينة رشيد.

- التنسيق ما بين وزارتي الشباب والتربية والتعليم والمجلس الأعلى للآثار والجمعيات الأهلية على تنظيم دورات تثقيفية لنشر الوعي الأثري ما بين المواطنين خاصة النشء والشباب.

- إنشاء جمعية لمحبي آثار رشيد من أهالي رشيد وذلك لتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في الاهتمام بالحفاظ على الثروة التراثية لمدينة رشيد.

- **التنمية السياحية لمدينة رشيد**

- وضع رشيد ضمن البرنامج السياحي لشركات السياحة وليكن لبرنامج زيارة اليوم الواحد في البداية.

- الاهتمام الإعلامي بمدينة رشيد عن طريق الوسائل المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون.

- حسن استغلال النيل والبحر سياحياً وإيجاد وسيلة انتقال مائية تربط مدينة رشيد بمحافظة الإسكندرية.

- الاهتمـام بتوفير الخدمات الضـرورية للسـائح (دورات المياه – بيوت الهدايـا – كافيتريات) وكذلك عرض الأفلام التسجيلية عن الآثار والمعالم السياحية المصرية في بعض المواقع الأثرية لاستكمال برنامج الزيارة.

- تطوير كورنيش المدينة ،وتنظيم رحلات نيلية إلى منطقة تل أبومندور الأثرية من كورنيش مدينة رشيد وبالعكس.

- الارتقاء بالحدائق المجاورة لمدينة رشـيد مثل حدائق الجديدة أسـفل الطريق الدولي الساحلي وكذلك حدائق أدفينا وقناطر أدفينا والقصر الملكي بأدفينا مما يساعد على إثراء البرنامج السياحي بمدينة رشيد.

- وضع خطة لإنشاء فنادق متعددة المستويات تخدم مدينة رشيد والمناطق التراثية المحيطة بها.

- وفي النهاية يوصي فريق البحث عند عمل دراسات للمناطق الأثرية بأن يتم مشاركة جمع المعنيين من الجمهور والتنفيذيـين المتعاملـين في هذه المناطق هذا بالإضـافة إلى الاسـتعانة بمتخصصـين في العديد من المجالات المعنية حتى تصبح التوصيات ثرية ومتكاملة.

٧. الخلاصة

تذخر مدننا العربية بالعديد من الأحياء والمناطق التاريخية والتراثية أغلبها تعرض للإهمال والتدهور ،وعليه فإنه عند الشروع في مشاريع الحفاظ على التراث العمراني والمعماري بالمناطق المتدهورة يجب استخدام مدخل المشاركة الشعبية

لما له من إيجابيات عديدة ، حيث أن مشاركة المجتمع المحلي تشعره بكونه جزء من العملية التخطيطية وأنه المستفيد من نتائجها ، وبالتالي تصبح مشاركته إيجابية و فعالة. هذا بالإضافة لكونً المشاركة الشعبية تساعد على التحديد السريع والدقيق لمشكلات المناطق التاريخية –نظراً لكون المجتمع المحلي هو المعايش بصورة يومية لمشكلات المناطق التاريخية- علاوة على ذلك يمكن معرفة وتحديد أهم معوقات حل تلك المشكلات مع إفراز بعض المقترحات الجديدة والمبتكرة للحلول.

لذا يوصي بتفعيل أسلوب المشاركة الشعبية في مجتمعاتنا العربية وذلك بمشاريع الارتقاء بالمناطق التاريخية المتدهورة لما له من فائدة في مجال الحفاظ على التراث العمراني والمعماري.

المراجع العلمية :

بيومي، علي (١٩٩٣) « الحفاظ على القيم المعمارية في التصميم الحضري (دراسة تطبيقية على رشيد)» رسالة دكتوراه- كلية الهندسة- جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

جاد، عابد محمود أحمد؛ حسن، أيمن عبد الفتاح محمد (٢٠٠٦) «اعتبارات حماية وتطوير المناطق التراثية المتدهورة»، المؤتمر الدولي للمدن التراثية مساهمة التراث في التنمية الحضرية المستدامة، الأقصر- جمهورية مصر العربية، ٢٩ نوفمبر-٢ ديسمبر ٢٠٠٦.

حنفي، أحمد حسين كامل (إبريل ٢٠٠٧) «مفاهيم القيمة وسياسات الحفاظ على التراث العمراني» ، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

دعبس، يسري (٢٠٠٣) «البحيرة تكشف عن أثارها» ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

شاهين، عبد المعز (١٩٩٤) "ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية" ، المجلس الأعلى للآثار المصرية، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

عبد الحميد، محمد عبد العزيز (إبريل ٢٠٠٦) «التخطيط بالمشاركة: أداة لاستدامة تنفيذ المخططات العمرانية للقرى – حالة دراسية : قرية دلبشان» ، ملتقى ومعرض جده العمراني الدولي ٢٠٠٦، جده ، المملكة العربية السعودية ، ١٦-١٨ ابريل ٢٠٠٦.

هيئة الآثار المصرية (١٩٨٥) «آثار رشيد» ، هيئة الآثار المصرية، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

هيئة المساحة المصرية (١٩٥٠) «خريطة موقع رشيد» ، هيئة المساحة المصرية ، الدقي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

وفيق، طارق (٢٠٠٥) « في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر – رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة» ، الناشر المكتبة الأكاديمية ، الدقي ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

Public Participation as a Means of Archeological Heritage Preservation: Rosetta City as a Case Study

Dr. Adham Mohamed Ramzy Salama

Project Manager, Zuhair Faiz and Partners
Kingdom of Saudi Arabia
e.mail: adhamsalama @hotmail.com

Abstract

Archeological heritage considered roots of any nation that gives it the power for future flourishing. So, if this heritage exposed to destruction loses this nation will be lost and loose constituents of its growth and flourishing.

This paper will deal with value concepts and archeological heritage preservation polices within the context of sustainable development, this will be done through reviewing of value and heritage concepts and referential of identifying the heritage vale (historical, artistry, and functional), Also, the paper discusses main deterioration reasons of urban and heritage areas that have value in addition to levels and different types of archeological heritage deterioration.

Final, the paper presents different types for archeological heritage preservations. Besides, public participation approach in heritage preservation and sustainable development is presented through presenting the intellectual analytical model of dialogue and public participation process and the most important components of this process in addition to the identification of types and levels of dialogue and public participation.

Rosetta city has huge number of historical and heritage building from Islamic and Ossmany eras, this heritage is exposed to negligence and deterioration. So, applied study was required for identification of most important urban and architectural features in Rosetta with identification of most important archeological and heritage buildings in the city. In addition to brief presentation of Dehliz Al-Molk street, the study also used different levels of public participation approach (Public, officials, Academicians), because it has many positive sides in identification of the most important threats of archeological heritage in the city of Rosetta from public point of view. Also, to identify obstacles those prevent heritage preservation from official executives. In addition to, come to the most important recommendations to preserve the heritage of the city by participation of specialized academicians.